الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (٣)
الثلاثاء (٢٠٢٣/٧/١٨) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: () نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (٢:٥٠) ظهراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثالثة، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الثاني. خيرُ ما نفتتحُ بهِ الجلسة تلاوة آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان(موظف):-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

تسلمنا طلب أول أمس، في إضافة فقرة إلى جدول الأعمال موقعة من (١٢٠) نائب ونائبة، تتضمن التالي.

نرجوا التفضل بالموافقة على إضافة فقرة في جدول أعمال الجلسة الثانية في الفصل التشريعي الثاني ليوم ٢٠٢٣/٧/١٧والخاص بالتصويت على قانون تعديل قانون الاستبدال رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦وكما مبين في التواقيع ،

أطلب من المجلس التصويت على إضافة هذهِ الفقرة إلى جدول الإعمال، لتكون الفقرة أولاً.

(تمَ التصويت بالموافقة).

***الفقرة أولاً: التصويت على تعديل قانون الإستبدال رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦.**

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-

يقرأ المادة (١) من قانون التعديل الثاني لقانون استبدال قانون الأعضاء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على المادة (١).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

يقرأ المادة (٢) من قانون التعديل الثاني لقانون استبدال قانون الأعضاء.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على المادة (٢)، من تاريخ التصويت عليه في مجلس النواب، وينشر في الجريدة الرسمية، أي نفاذه من تاريخ التصويت عليه وينشر في وقت آخر، يعني النفاذية ليسَ لها علاقة في النشر، النفاذية من لحظة التصويت.

(تمّ التصويت بالموافقة).

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-

يقرأ الأسباب الموجبة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على الأسباب الموجبة.

(تمّ التصويت بالموافقة).

أطلب من المجلس التصويت على القانون بالمجمل.

(تمّ التصويت بالموافقة على قانون التعديل الثاني لقانون استبدال قانون الأعضاء).

السيدات النائبات الاتي تابعن تشريع القانون، تابعوا الأن إكمال النشر مع الأمانة العامة لمجلس النواب مع دائرة التشريع، حتى يتوقع ويذهب إلى رئاسة الجمهورية إذا أكملتموه اليوم، الأمانة العالمة الحديث معي، أوجه لكم الحديث، القانون هذا اليوم لأن من لحظة التصويت عليه تُكملوه مع دائرة التشريع ويرسل إلى رئاسة الجمهورية للنشر، ويتم تزويدي بنسخه منه.

*** الفقرة ثانياً: التصويت على مشروع قانون التعديل الرابع لقانون الإستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨.**

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-

مشروع قانون المساعدة القانونية مدرج في جدول الأعمال للتصويت، نطلبُ من سيادتكم سحب المشروع من التصويت وذلكَ لعدم اكتمال الصياغات النهائية ونحنُ بحاجة إلى مزيد من الوقت لدراسة القانون والصياغات النهائية.

- النائب محمد كريم عبد الحسين هادي البلداوي:-

اليوم عُقدَ إجتماع مع السيد نائب رئيس المجلس ورؤساء الكتل السياسية ورؤساء اللجان، قُدمَ في هذا الجدول (٨١) مشروع المفترض، جرى إتفاق على هذهِ المشاريع، لعلهُ هذا اليوم إجتماع ليكون بداية للاجتماعات المقبلة، هناكَ مشاريع فعلاً جرى عليها إعتراض وجرى كلام عليها وقسم يعترض على الكتل السياسية قسم يحتاج إتفاق سياسي قسم من اللجان فيها جرى فيها موضوع نفس الإستثمار والإخوة في الإقتصاد جرى إتفاق أن تؤسس برئاسة المجلس تجمع اللجنتين، أنا أقول نحن اليوم هذه القوانين بما أنه حصل بها اتفاق لنعتبرها خارط الطريق لسير عمل الإجراءات التشريعية في المجلس ما بين رؤساء الكتل السياسية ورؤساء اللجان ورئاسة المجلس حتى نمضي في إقرار القوانين بدل هذهِ الإشكالات التي تحصل داخل الجلسة.

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

أنا أتكلم على اللجنة القانونية، يعني المساعدة القانونية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أترك المساعدة القانونية، الحديث عن تشريع القوانين.

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

سيادة الرئيس التشريع في القانون الغرض منه حل بعض الأمور، يعني صياغتها بدون تدقيق يسبب مشاكل والسلبيات أكثر من الإيجابيات، أي المساعدة القانونية نحن يجب أن نأتي نقابة المحامين.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا تفصيل، أنا لا أُناقش تفصيل.

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

نحن اليوم سوفَ نصوت عليه.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

لم يجري التصويت عليه تمَ تأجيله.

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

قصدنا الإسراع في التشريع.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

كم مضى لديكم قانون المساعدة القانونية.

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

لكن نحن كانت لدينا عطلة تشريعية.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أنا أسأل كم مضى على القانون لديكم.

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

مضى عليه شهرين تقريباً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

متى ورد إلى اللجنة، قانون المساعدة القانونية متى وردَ إلينا من الحكومة.

- النائب اميد محمد احمد غفور:-

شهرين تقريباً شهر عطلة وشهر موازنة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ليسَ لها علاقة الموازنة، الموازنة تأتون فقط للتصويت، متى وردَ إليكم، قراءة أولى متى وورودهُ من الحكومة متى، في أي شهر وارد، الشهر الثاني والأن نحنُ في الشهر السابع، متى ينتهي؟

أنا سؤالي من الشهر الثاني لديك الى الشهر السابع ماذا تنتظر، معناها لم يتداول بالقانون كالجنة لم تتداولون به إلا في اليومين الأخيرة، لو كنتم تداولتم به من شهر شباط، أنا لا أطعن أستاذ (ريبوار) رئيس اللجنة القانونية أنتَ تعرف أنا كم أعزك وتعرف كم أعتمد على اللجنة القانونية، وكم المجلس يعتمد على اللجنة القانونية، نحنُ نعاتب أنفسنا حتى نصل إلى سياق مقبول بعرض القوانين.

البرلمانية مستقبلاً القانون الذي يرد يُعرض هنا في الشاشة، أي قانون تاريخ وروده من الحكومة إلى المجلس تاريخ قراءته قراءة أولى، تاريخ قراءته قراءة ثانية حتى المجلس ينظر كم مضى على وجوده لدى اللجنة المعنية، أي عندما نعم جدول الأعمال مثلاً، القراءة الأولى الفقرة (خامساً) القراءة الأولى للمشروع الفلاني أريد عرضهُ على الشاشة مع الدائرة الإعلامية يتم التنسيق، على الشاشة يُعرض متى ورد إلى المجلس من الحكومة، هذا يكون سياق في كل جلسة، البرلماني في كل جلسة سياق عندما نذكر اسم القانون يظهر الجدول الزمني لهُ، متى ورد إذا قُرء قراءة أولى متى قُرأت القراءة الأولى، إذا قُرءَ قراءة ثانية متى قُرء القراءة الثانية.

الإخوة رؤساء القوى السياسية أرجو أن يكون هناكَ تأكيد على النواب، وأرجو من الإخوة والأخوات أعضاء مجلس النواب أن نلتزم في السياقات واللجان أيضاً تلتزم في السياقات، يُعرض الموضوع على المجلس النقطة الخلافية المجلس يقرر بها في

كل الأحوال القرار يعود إلى المجلس، القانون يمر فبها وإذا القانون كانَ فيهِ مشكلة ولا يريد أن يمر فعليهِ الرجوع إلى الحكومة، أنتم ثبتوا لي الحضور لقد تكلمنا في الجوانب الإدارية وانتهينا.

- النائب عادل حاشوش جابر جاسم الحاتمي:-

سيادة الرئيس تعرف جنابك أنا عشرة سنوات في قسم المتابعة التشريعية مسؤولين عن إعداد جدول الأعمال، لا يُدرج نص أو قانون في جدول الأعمال إذا لم يكن هناك كتاب من اللجنة، يقول ادرج هذا القانون الأن صدرَ جدول عمل وأمام الشعب معمم الأن، اللجان هل عملت كتب في هذهِ القوانين، إذا عملت كتب والأن تراجعوا فهذهِ مشكلة حقيقية هذا أولاً.

الموضوع الثاني: إذا كان هناكَ قلة في المشاريع المعدة للتصويت أو للقراءات فهناكَ بعض اللجان ومنها لجنة التعليم العالي لدينا مقترحات جاهزة وباتفاق مع الحكومة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أرسلوها لنا في كتاب، لديكَ مشروع ولديكَ مقترح وقلتُ لكم الإثنين أمضوا بهن.

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

في ما يخص المشروعين تصديق اتفاقية التشجيع وحماية متبادل الإستثمارات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية، وأيضاً نفس القانون مع دولة الإمارات العربية، نحنُ صراحةً ليسَ لدينا أي إعتراض على تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، هذا ليسَ لدينا أي إعتراض عليه.

في ما يخص موضوع تصديق إتفاقية التشجيع وحماية متبادل الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية، سيادة الرئيس أرجو أن يكون تأجيل هذهِ الفقرة إلى يوم الخميس، بسبب ورود لي كثير ملاحظات على موضوع تعريف الإقليم في نص الإتفاقية فيها إختلاف وأصلاً نحنُ لم نرفع هذا، أرجو أن تكون فقط هذهِ الفقرة إلى يوم الخميس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أي فقرة منهم.

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

إتفاقية وتشجيع الحماية المتبادلة للإستثمارات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية، فيها خلل فقط في تعريف الإقليم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أي إقليم.

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

إقليم العراق مذكور فيها، السيد النائب أعطانا ملاحظات عليها، نُعطيهِ الإجابة ويوم الخميس نمضي في التشريع، والفقرة الأخرى ليسَ لدينا أي إشكال فيها.

- النائب رائد حمدان عاجب هاشم المالكي:-

الإتفاقية لدى جنابك، البند (٨) من المادة (١) عرفت الإقليم للمملكة العربية السعودية غير الإقليم بالنسبة للعراق، بالنسبة للملكة العربية السعودية تستطيع رؤيتهُ جنابك مباشرةً، قالت الإقليم بالنسبة للعراق هو الأراضي، والمياه الداخلية، والبحر الإقليمي، والمنطقة الإقتصادية الخالصة، والجرف القاري يعني خمسة مناطق، عندما جاءت إلى السعودية، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فالإقليم يشمل فقط المناطق التي لها حقوق سيادة بموجب قانون الدول، والتي هي الجرف القاري، والمنطقة الإقتصادية الخالصة.

في المادة (٤) في الإتفاقية تقول، يمنح كل طرف في حدود إقليمه هنا الإشكال؟ مستثمري الطرف الآخر الإعفاءات والضمانات والإمتيازات فصار المستثمر العراقي عندما يذهب ويعمل في السعودية الأراضي غير داخلة عندهم أراضيهم

يقولون لهُ اذهب إلى المنطقة الإقتصادية الخالصة التي هي (٦٠) ميل من نهاية المياه الإقليمية، بينما المستثمر السعودي عندما يأتي إلى العراق في الأراضي في المياه الداخلية في البحر الإقليمي في الجرف القاري إلى آخره، المسودة هذهِ موقع عليها رئيس هيأة الإستثمار (سامي الأعرجي) ممثل عن العراق كان مفوض، عندما ذهبت لمجلس الدولة العراقي وموجودة مسودة مجلس الدولة، مجلس الدولة قال لهم هذا التعريف غير صحيح، كيف عرفَ الإقليم؟ باختصار هو أراضي كِلا الدولتين ومياههم الإقليمية وبحرهم الإقليمي والجرف القاري والمنطقة الإقتصادية لكل منهما، هذه المساواة بين الدولتين، هذا النص لم يؤخذ بهِ وسألت مجلس الدولة وقلتُ لهم أنتم الإتفاقيات تأتي لكم قبل أن يوقع مفوض الحكومة أو مخول الحكومة بالتوقيع أو بعد أن يوقع، قالوا إذا وقعَ فما الداعي أن يرسلوها لنا، أرسلوها لنا مسودة وقلنا لهم هذا التعديل الذي يجب يجري عليها، هذا الشيء لم يحدث مفوض الحكومة وقع على النص الذي بهِ التمايز بين التعريفين، والإتفاقية بكل ما وردَ فيها من حقوق وامتيازات هي تطبق في حدود إقليم كل دولة، طلبت من الإخوة في لجنة العلاقات الخارجية بأن يأتوا بهذهِ الأطراف ويسألوها وقولوا لهم لماذا التعريف مختلف الخاص بالإقليم هذا هو الإشكال سيادة الرئيس.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

إلى يوم الخميس، غداً أكملوا ملاحظاتها وأطلبوا ممثل الحكومة يحضر.

- النائب هيثم عبد الجبار محمد فهد الزركاني:-

حسب ما أعتقد أن السلطة التشريعية أعلى سلطة رقابية في البلد ولها الحصانة ولها حرية الحركة في أي بقعة من بقع العراق وكلنا متفقين على هذا، وسوف تكون هناك مظاهرات يطلقها الشارع وسوف يكون هناك حد اصطدام بين القوات الأمنية وبين المتظاهرين، حقناً للدماء والفتنة وسقطت لدينا حكومات بسبب هذهِ الإجراءات السابقة السيد (هادي السلامي والسيد حسين السعبري) في طريقهم أوقفوهم المتظاهرين ونزلوا واستمعوا لهم وجرى اتصال بيننا وبينهم وذهبنا وتكلمنا معهم وطلبنا منهم أن ينسحبوا، وفعتاً انسحبوا وحتى القوات الأمنية تشكروا من حضورنا، نحن عند خروجنا من قبة البرلمان ذهبنا لهم، قلنا أن يدخلوا وفد منهم يمثلونهم أثنان من الرجال الكبار يرتدون العقار وأثنين من الأطباء وأثنين من الجمهور العاديين أي ستة إلى سبع نفرات في سياراتنا الخاصة بالإتفاق مع قائد القوى الأمنية الموجود في ذلك المكان برتبة (عقيد ركن) قال إن شاء الله أتى إلي أمر أن أُدخلكم وبرتل رسمي، عندما عبرنا مسافة على جسر القادسية قطع الطريق أمامنا بدون سابق إنذار فقالَ لي أتى إلى أمر أن لا تدخلوا، فقلت له نحن نواب نريد الدخول فقالَ لن ادعكم تدخلون أنا ليس لي ذنب، بقينا ما يقارن نصف ساعة نتصل نستنجد يقول لدي أمر من (عبد الكريم السوداني) لا أعرف من هو (عبد الكريم السوداني) فحاولنا الدخول بحركة استفزازية نوعاً ما أردنا أن نعرف ردة الفعل، فقال لنا أنا لدي أمر بأطلاق النار، لدي أمر لا يسمح لكم بالدخول، حتى يتم تفتيش عجلاتكم.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو السبب.

- النائب هيثم عبد الجبار محمد فهد الزركاني:-

السبب لدينا مواطنين أصدقاء لنا إخواننا أقارب لنا كائن من يكن.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو السبب الفعلي.

- النائب حسين علي حسن رضا السعيدي:-

السبب أن جرى اتفاق مع (الحاج محسن) أن هؤلاء نحتويهم، نأتي بستة أشخاص ممثلون عنهم يقرأون بيان ونأخذ مطالبهم حتى لا تكون شرارة لأنه من الساعة العاشرة الى الساعة الثانية ظهراً واقفين أرادت أن تحدث مشاكل اتصلوا بنا ذهبنا واحتوينا الموضوع، الناس صعدوا في عجلاتنا لم تأتي أي عجلة خاصة، تكلمنا معه قلنا له نحنث لدينا حصانة يقول لنا أنا لدي أمر من (السوداني) أنا لا أعرف السوداني رئيس الوزراء، السوداني قائد الشرطة، السوداني قائد الفرقة الخاصة، أين

صلاحياتنا أين حصانتنا لماذا هكذا؟ النواب ليسَ لديهم حصانة مع هؤلاء، أنا أسأل سؤال لو فصيل مسلح يدخل يستطيع أبن السوداني يُرجعهُ.

– السيد محسن علي اكبر نامدار المندلاوي(النائب الأول لرئيس مجلس النواب).

فقط توضيح للإخوان، (ضرغام) أرادَ تظاهرة أمام المجلس، قبل اسبوع قدمَ لي طلب الموافقة لم تحصل، ويوم أمس اتصل بي وقلتُ له اليوم لن تحصل، قال لي أنا اليوم سوف أحضر، قلتُ لهُ اعطينا مهلة عسى أن يوم الأربعاء أو الخميس أحصل لك على موافقة واحضر وقم في التظاهرة أمام المجلس، اليوم هوَ حضرَ والنائب (حسين السعبلي) ذهب واستقبلهم جزاه الله خير، السيد النائب ذهبت واستقبلتهم واتصلتَ بي وأنا أتصلتُ بالسيد وزير الداخلية، فقالَ لي أحضرهم عندَ (فندق الرشيد) واسمع ما هي طلباتهم، قسم من الإخوة النواب يستلمون طلباتهم واتخذوا بها إجراء، جرى هذا الإجراء وبعدها أرادوا الدخول جنابك استاذ(هيثم) أنا كلفتكَ تكلفة أخوية قلت لك اذهب وأحضر قسم منهم من المتظاهرين في عجلاتنا، إتصل بي السيد (عبد الكريم السوداني) قالَ لي رجاءً لا يدخلون (المنطقة الخضراء) إلا بموافقة خطية من السيد رئيس الوزراء، وأنا قلتُ لك دعهم يعودوا وأنا سوفَ أحصل لهم على موافقة رسمية، وأنتَ أصررتَ على أن يدخلوا أنا كلفتكَ بهذا الموضوع وأنا غلطان في تكلفتكَ بهذا الموضوع، أنتَ ذهبت وقمت في تكبير الموضوع بدل أن تُهدأ الموضوع قمتَ بتكبيره، نحنُ ليسَ لدينا موافقة كيف يدخل متظاهر، حتى ولو شخص واحد هو ليسَ لديهِ اعتراض على جنابك أنتَ نائب والحماية الخاصة بك هو كان لديهِ إعتراض قالَ لك أنزل المتظاهرين وادخُل معزز مكرم وعلى رأسنا.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

السيد النائب، جنابك متفضل وجزاك الله خير، أولاً لا نقبل أي إعتداء أو تجاوز على حصانة النائب ولا نقبل أي مساس في نفس الوقت جنابك موافقة شخصية منك أن يأتوا إلى مجلس النواب، دور رئيس مجلس النواب أين؟ هل سألتني.

سؤال آخر: من صاحب صلاحية منح الموافقة في التظاهر.

– النائب علي المشكور:–

لمجلس النواب أقر أن للنائب حصانة أمام حتى السلطات الأمنية، أما التجاوز بالطريقة التي ذكرها السيد النائب غير مقبولة بغض النظر عن السبب، أي تجاوز لفظي أو يقوم في تهديده بالضرب هذا غير ممكن، بغض النظر سواء كان النائب غلطان أو جاءَ في ناس أو تعامل في الخارج هذا غير ممكن الكلام.

– النائب كامل عنيد حسين صحين العكيلي:–

سيادة الرئيس، السيد (النائب الأول) كلفنا أنا وأستاذ(هيثم، والأستاذ حسن) الأستاذ (حسن) قال أنا لا أستطيع الذهاب، ذهبنا نحن في عجلات السيد (النائب الأول) عجلات السيد النائب الأول لها الحق في الدخول وبدون تفتيش ليسَ فيها أي إشكال، تكلمنا مع المتظاهرين وقلنا لهم انسحبوا وانسحبوا ودخلوا ستة أشخاص معنا على أن يقفوا على أبواب السفارة التركية وباب المجلس، نقطة رأس سطر لا أكثر ولا أقل، بالتالي الأخ استخدمَ صلاحياته ووقفنا في الشارع.

– السيد رئيس مجلس النواب:–

يقفون على أي أبواب سفارة.

– النائب كامل عنيد حسين صحين العكيلي:–

السفارة التركية، المظاهرة تخص أزمة شحة المياه، هذا الذي جرى، حاول بأي طريقة قلنا لهُ اتصل السيد النائب الأول يتحدث معك، اتصل بقائد الفرقة، الذي منعك يقول لدينا أمر من الأستاذ (عبد الكريم السوداني).

– السيد رئيس مجلس النواب:–

أستاذ (حسين السعبري) ماذا تقترح أنت، ما هو الإجراء المقترح.

لجنة الأمن والدفاع اتخاذ الإجراءات الازمة للوقوف على ملابسات الحادث الذي ذكروه السادة النواب ورفع تقريرهم إلى المجلس.

***الفقرة رابعاً: التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.**

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

تقرأ المادة (١) من مشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على المادة (١).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب وصفي عاصي حسين علي العبيدي:-

يقرأ المادة (٢) من مشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على المادة (٢).

(تمَ التصويت بالموافقة).

- النائب وصفي عاصي حسين علي العبيدي:-

يقرأ الأسباب الموجبة لمشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

أطلب من المجلس التصويت على الأسباب الموجبة.

(تمَ التصويت بالموافقة).

أطلب من المجلس التصويت على القانون بالمجمل.

(تمَ التصويت بالموافقة على مشروع قانون تصديق اتفاقية تشجيع وحماية الإستثمار بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة).

***الفقرة خامساً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.**

- النائب ريبوار هادي عبد الرحمن برايم:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.

- النائب اميد محمد احمد غفور فيض الله:-

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.

- النائب اميد محمد احمد غفور فيض الله:-

يقرأ الأسباب الموجبة للقراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون التأمين على المسؤولية الشخصية لموظفي دوائر الدولة والقطاع العام رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٠.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

***الفقرة سادساً: القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين العراق وحكومة قبرص.**

- النائبة ديلان غفور صالح سمين زنكنه:-

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين العراق وحكومة قبرص.

- النائب عباس حسين صالح الجبوري:-

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين العراق وحكومة قبرص.

- النائب ئاريان عزيز احمد تاوكوزى :-

يقرأ الأسباب الموجبة للقراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة من سمة الدخول بين العراق وحكومة قبرص.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

ملاحظة، سوف يتم استضافة السادة الوزراء المعنيين بناءً على طلب الإخوان في الإجتماع السابق ويتم اتخاذ الازم، سوف يتم تحديد استضافة في مجلس النواب لكل الجهات المسؤولة عن هذا الموضوع.

السيدات السادة النواب شكراً جزيلاً، تُرفع الجلسة إلى يوم الخميس.

رُفعت الجلسة الساعة(٣:٥٠) عصراً.

****

****

****

****